

الفصل ثمان عشره مسئله الاولى الارك كاشراء

وبيانه دار بيد رجل يدعى انها له فحاجه اخرى وادعى
 انها له وقضى له بها فحاجه اخرى المقضى عليه وادعى
 انها كانت له بنيه تركها ميراثا له ولا خيه المقضى عليه
 يقضى للاخ المدعى الآن بنصفها لان اخاه ذلك لم
 يقل ملكي لاني ورثتها من ابي فيصير الاخ الثاني
 مقضيا عليه وكذا لو قضى على المورث في محدود من
 عقار وادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعاه بالارث
 عن مورثه فهذا لا تسمع وان ادعاه ملكا مطلقا اعني
 لم يبين سببه تسمع دعواه ثم اعلم انه اختلف في
 البيع متى يفسخ فقبيل اذا قبض المستحق وقيل نفس
 القضا والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري
 على بايعه باليمن بعد القضا حتى لو اجاز المستحق بعد
 ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على
 بايعه يصح لان الصحيح من مذهبننا ان القضا للمستحق
 لا يكون فسخا للبيعات ما لم يرجع كل على بايعه بالقضا
 والمبطل يوجب فسخ العقود الجارية بين الباعه بلا
 حاجه في انفساخ كل منها الى حكم القاضى ولكل واحد
 من الباعه الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه **الثانية**
 لو ادعى احد من الباعه بعد الحكم بالاسحقاق او تلتقى
 الملك من المستحق بان يقول بايع من الباعه حين رجوع
 عليه